

شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل



خطاب مفتوح

مصر- إخلاء قسري 020709

خطة 2050 الرئيسية للقاهرة الكبرى تهدد حقوق السكن وحقوق الإنسان لملايين من المواطنين الفقيرين.

سيادة الرئيس مبارك:

نكتب إليكم ببالح قلق حول مصير آلاف من المواطنين المصريين الذي يواجهون حالياً التهديد بالإخلاء الذي صار تهديداً مزماً. ونحن كأعضاء في التحالف الدولي للموئل (Habitat International Coalition) وشبكة حقوق الأرض والسكن البشرية، قمنا مؤخراً بزيارة إلى مجتمع "جزيرة الذهب" بالقاهرة وذلك بالتنسيق مع المركز المصري لحقوق السكن؛ المنظمة المحلية العضو في التحالف الدولي للموئل. وقد كان السعي وراء هذه الزيارة إلى إيجاد حل للسكان المحليين، لاسيما في ضوء ما وصل إلى علمنا من نضالهم من أجل البقاء في منازلهم وعلى أراضيهم في ظل تهديد الدولة المتكرر لهم بالإخلاء ونزع ملكيتهم عن أراضيهم ومساكنهم.

وقد أصاب المجموعة التي قامت بالزيارة والمكونة من مدافعين عن حقوق السكن، وقادة مجتمع وممثلي حركات اجتماعية من 21 دولة بالغ الأسى لما شهدوه من وضع متردي يعيش فيه سكان جزيرة الذهب. فقد نمت إلى علمنا أن السكان يواجهون حالياً كارثة فقدان منازلهم من خلال الإخلاءات كمقدمة لتنفيذ خطة القاهرة 2050 الجديدة. والأمر المقلق على وجه الخصوص في هذه الأخبار هو العجز الواضح لدي القائمين على التخطيط للقاهرة في القيام بعمليات التطوير مع استيعاب الدروس العالمية وتطبيق الالتزامات التعاقدية للدولة وتجنب ذرائع "التنمية" والممارسات التي تراكم من الممارسات المتعدية بوحشية على الفقراء والمواطنين المستضعفين في مدننا "العالمية". ومن ثم، فإننا نحث القيادة السياسية المصرية والسلطات المعنية على البحث عن بدائل أكثر إنسانية وأكثر استدامة.

وصف مختصر

جزيرة الذهب، جزيرة تقع في نهر النيل، يمكن الوصول إليها عبر الكورنيش في المعادي، وتضم ما يزيد عن 200.000 نسمة. في عام 2001، قرر مجلس الوزراء الاستيلاء على جزيرة الذهب وجزيرتي الوراق (80.000 نسمة) "الأغراض العامة" وإخلاء هذه الجزر من سكانها الذين يقيمون فيها منذ قرن تقريباً، وبالتالي فهم ملاك شرعيين لهذه الأراضي التي يقطنون عليها لزم طويل. ونحن ندرك أن وزارة الإسكان لم تفصح عن ما هي مشاريع "الأغراض العامة" المفترضة، ولم يؤكد المسؤولون ما هي تلك المنفعة العامة التي يمكن أن تبرر تهجير ونزع ملكية هذا العدد الكبير من المواطنين. ولكن، ووفقاً للمعلومات المتداولة في الصحف في ذلك الوقت، فقد خطت الحكومة لبيع الجزر لمستثمر عربي لبناء مرافق سياحية.

وقد دافعت حركة معارضة، ضمت شخصيات عامة مثل المخرج العالمي يوسف شاهين، وتحركت لمناصرة المواطنين ووقف هذه الخطط. وقد نجحت هذه الحركة في إبعاد وقوع الكارثة بصورة مؤقتة، حيث ظل قرار مجلس الوزراء سارياً إلى اليوم ويمكن تنفيذه في أي وقت، مما يسبب حالة من عدم الاستقرار يعيشها يومياً سكان القاهرة الذين يعيشون على هذه الجزر.

والواقع أن حالة جزيرة الذهب وجزيرتي الوراق ليست حالة فريدة من نوعها، بل إنها جزء من منظومة طموحة تجميلية ذات توجه سياحي للقاهرة تسعى إلى إزالة المصريين الفقراء عن مجال الرؤية. وتعد مناقشة الخطط الرئيسية ومنظومات تنظيم المدينة للقاهرة من النقاشات البرلمانية السنوية. وكان أحدث هذه المناقشات قد أسفرت عن رؤية لخمس عشرة خطأ للمترو، ومحطتي سكة حديد جديدين، وطرق جديدة بامتداد 1000 كم وإعادة تنمية عبر النيل.¹ فضلاً عن ذلك، فإن الحكومة

¹ Dena Rashed, "A Question of Trust," *Al-Ahram Weekly Online* (26 February–4 March 2009), at: <http://weekly.ahram.org.eg/2009/936/fe1.htm>.

تستهدف التركيز على تجديد المواقع التاريخية في أحياء القاهرة القديمة، بما فيها السيدة زينب، والعتبة، والأزهر، والحسين، وعابدين، لجعلها أكثر جذبًا للسياحة. ووفقًا لرئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني السيد مصطفى مدبولي، التابعة لوزارة الإسكان، فإن الخطة الرئيسية 2050 تستهدف إعادة توزيع سكان المدينة وخلق مساحة خضراء تقدر بـ 50.000 فدان (21.000 هكتار) داخل المدينة، ونقل الصناعة لأطراف المدينة.²

ولا تقتصر هذه الخطط على الأجزاء المركزية أو التاريخية في القاهرة، بل ستمتد إلى ما هو أوسع من ذلك. فقد تضمنت خطة وزارة الإسكان تحويل أكبر مقابر القاهرة التاريخية، والمعروفة خارج مصر باسم، "مدينة الموتى" وبقطنها ما يزيد عن 10.000 نسمة من المواطنين الأحياء، إلى مساحة خضراء. وبالرغم من أن هذه الخطط تعد مثيرة للجدل بطبيعة الحال لمسلمي مصر ومسيحييها، إلا أن وزارة الإسكان كما يبدو لا تظهر الاهتمام الكاف بالتطبيقات الأوسع لمثل هذه الخطط على القيم الاجتماعية، وهايكال ومصادر الرزق للمتضررين ممن يعيشون هنا.

فبالنسبة للقراء، مثل هؤلاء القاطنون في جزيرة الذهب وجزيرتي الوراق، تشير هذه الخطط إلى كارثة لمن يعانون بالفعل من عدم استقرار في عيشهم. فهم حاليًا يعانون:

- نقص الخدمات مثل المدارس، والمراكز الصحية، وحماية الشرطة، والنقل، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات الضرورية للحياة، وذلك بسبب رفض الحكومة مد مواطني هذه الجزر لمثل هذه الخدمات الأساسية؛
- رفض إصدار تصاريح البناء للمواطنين، حتى لعمل تحسينات أو إصلاحات ضرورية للمنازل الموجودة، وهناك بالفعل قضايا مرفوعة من قبل الحكومة ضد المواطنين الذي يقومون بالبناء أو الترميم في هذه الجزر؛
- العجز عن القيام بأي أنشطة تنموية، حتى التنمية الذاتية والإنتاج الاجتماعي للموئل، كمحصلة للحظر الرسمي للبناء؛
- شعور المواطنين الدائم لعدم الأمان، بسبب نقص ضمان الحيازة لكل من المساكن والأرض، بالرغم من أنهم مالكيين شرعيين لها؛
- انتشار أمراض اجتماعية بعينها، مثل إدمان المخدرات لدى الشباب، بسبب غياب أنشطة بناءة مثل العمل، والرياضة، والأنشطة التربوية والثقافية.

لقد خاض المواطنون معركة طويلة مع الدولة للحصول على حقوقهم في أراضيهم. وبالرغم من نقص الخدمات الأساسية، إلا أن المواطنون استطاعوا إيجاد حلول، مدركين أنه لا بديل عن التحرك بأنفسهم. فالأرض نفسها تتمتع بخصوصية عالية، وهي عملة نادرة في المشهد العام لمصر الذي تغلب عليه الطابع الصحراوي (باستثناء ضفتي النيل، التي تمثل أكثر المناطق تكديسًا بالمباني في القاهرة الكبرى). والأرض مطلوبة لزراعة الغذاء، وهو ما يقوم به مواطني الجزيرة. والوظيفة الاجتماعية لأرض تظل بالنسبة للناس مصدرًا حيويًا لهويتهم ورزقهم.

لقد استمع الوفد الزائر للجزيرة لبعض المواطنين الذي أعبروا عن عدم ثقتهم في الحكومة وما تقدمه من وعود بتقديم "تعويض"، حيث أن أسلافهم ممن تركوا أراضيهم لم يحصلوا على أي تعويض. ويبدو أن نية الحكومة لا تعد عمومًا ذات مصداقية، حيث أن كثير من السكان يتوقعون أن تقوم الدولة أو المحافظة بالاستيلاء على أراضيهم من أجل الاستخدام العام، ولكن في النهاية ستطرحها للبيع أو التأجير، لمستثمرين لبناء فنادق ومنتجعات، كما ورد بالفعل في بعض التقارير المذكورة آنفًا.

لم يتم بناء حقائق عامة على مدى العقود السابقة في القاهرة، وجميع المحاولات السابقة باءت بالفشل.³ فضلًا عن ذلك، فمع المضاربات العقارية المنفلتة والجامحة، فإن كثير من مواطني المناطق المستهدفة في القاهرة يشعرون بأن نقص الشفافية على المستوى الرسمي يجعل ثقتهم في الحكومة وتصريحاتها وخططها ووعودها أمر غاية في الصعوبة.⁴

الأسباب الرسمية

يظهر ممثلي الحكومة في أعين الناس على المستوى المحلي بصفاتهم غير مستعدين لمواجهة هذه المخاوف والهموم الواقعية. السيد مدبولي من بين المستجيبين بتصريحاتهم لهذه المخاوف والهموم يقول: "لو أن هناك 16 مليون نسمة يرغبون في حديقة أو منتزه عام على هذه الجزر، في مقابل 4.000 من سكان جزيرة الذهب و30.000 من سكان جزيرتي الوراق، إذن على

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

⁴ المرجع السابق.

هؤلاء الملايين أن يقولوا كلمتهم. أضف إلى ذلك، أنه عندما يرى الناس النموذج الناجح الذي نستخدمه في تطوير المناطق العشوائية، وإعطاء الناس مساكن ومرافق أفضل، وتنتد سيثقون في خطط الحكومة.⁵

ونحن نأمل أن يكون مثل هذا التقدم حقيقي. ولكن، وكما ورد في الاستشهاد السابق، فإن التبيان في الأرقام الخاصة بعدد السكان في الحجج الرسمية تمثل مصدرًا آخر من عدم الثقة. فلا يرضى أحد أن يكون مستبعدًا من مجال الاهتمام والاعتداد به أو بها كإنسان، وسوء التقدير أو التقليل من التقديرات الخاصة بعدد السكان في هذه المجتمعات في البيانات الرسمية أصبح وسيلة واضحة لتقسيم المجتمعات والحد التعسفي من أهليتهم- والموازنات المخصصة- لحصول الأشخاص الذي سيتم إخلالهم على حقوقهم.

وتزعم وزارة الإسكان أن هذه الخطط الخاصة بالإخلاء تستهدف حل مشكلات البيئة، والمخدرات، والأمن. ولكن، الخطط المقابلة لاستراتيجيات التوطين البديلة والتعويض تعد ضعيفة بالمقارنة مع الخطط الضخمة لإعادة التطوير.

وفي الوقت الذي تحتاج المدينة فيه إلى مزيد من المساحة الخضراء، فإن وجود السكان لم يأتي على حساب هذه المساحات الخضراء الموجودة في الجزر. على العكس، إن ما يقومون به من زراعة "حضرية" ساعدت في الحفاظ على المساحة الخضراء في القاهرة، وهو ما يجب، وفق معايير التخطيط الرسمية، الحفاظ عليه.

وبالرغم من الأسباب الرسمية، إلا أن الرؤى التي عبر عنها وزير الإسكان تبدو متعارضة مع الدوافع التي تروج لها الحكومة في مكافحة الفقر، والمخدرات، والسلوك المعادي للمجتمع، والنقص الخائق لمساحة الخضراء. على العكس، فإن التحدث عن خطة القاهرة 2050، كما قال الوزير صراحة:

إننا محظوظون بامتلاك هذه الجزر في وسط القاهرة. ومن أكبر الأصول التي تمتلكها مدينة نيويورك لديها هي جزيرة مانهاتن. فهل ينبغي أن يكون لدينا مانهاتن في القاهرة؟ نعم، إن الجزر محمية، ولكننا كمجتمع لنا الحق في أن نقرر ما إذا كانت الجزر لدينا ينبغي أن تظل مناطق محمية أم ينبغي أن يكون لدينا مانهاتن على واحدة من هذه الجزر. من حقنا أن نحلم أن يكون لدينا مانهاتن على إحدى هذه الجزر. لا يوجد ما يمنعنا من الحلم وتحقيق هذه الأحلام على أرض الواقع.⁶

إن ههددة مثل هذه الأحلام أو التفضيلات الجمالية للسياح والمستثمرين لا يمكن أن يعتبر أولوية مسؤولة بالنسبة للتخطيط العمراني. فسكان المدينة لهم الحق في أن يكونوا الفاعلين والمشاركين الفعاليين في التخطيط الحضري، وينبغي أن يكونوا في الأولوية. وفي حالة القاهرة وبقية مصر، فإن أغلب هؤلاء الناس الفقيرين بل ومتروكين في حالة أكثر استضعافًا بسبب الخطط الجديدة والأيدولوجيات التي تبدو أنها معادية للمجتمع.

إن سكان الجزيرة لهم كل الحق في أن يكونوا ويبقوا أينما يعيشون. وكثير منهم لديهم الملكية القانونية للأرض وهم يعيشون عليها على مدى أجيال عديدة.⁷ فما الذي يميزهم عن الآخرين من غير المستهدفين بالإخلاءات في ظل الخطط الحضرية للقاهرة الجديدة. هل ظروفهم المعيشية الفقيرة؟ هل لأن سكان الجزيرة هم أيضًا أكثر استضعافًا، وبالتالي، فهم الأسهل بالنسبة للمسؤولين والنخب السياسية أن ينزعوا منهم الملكية في سبيل التطوير والاستثمار؟

من منظورنا المقارن، يجب الاعتراف بأن هذه الممارسة السيئة المحرمة ليست قاصرة على القاهرة، حيث إننا نعيش تحت تهديدات مشابهة وأخطاء ماثلة في بلادنا. لذلك، وكزائرين مسؤولين في مصر، شعرنا بضرورة التحذير من التوابع الإنسانية والاجتماعية المتوقعة وغير المرغوبة لممارسات الإخلاء القسري في مصر.

التزامات الدولة وأصحاب الواجب

اعتادت السلطات المصرية القيام بعمليات هدم كبيرة وإخلاءات في إطار خطط التنمية. وتحمل الدولة والحكومة المصرية التزامًا باحترام وحماية وإعمال الحق في السكن الملائم لجميع السكان والمواطنين، والإحجام عن الانتهاكات من قبل هيئاتها والتدخل لحماية ضحايا مثل هذه الانتهاكات، وأيضًا اتخاذ الخطوات للإعمال التدريجي لهذا الحق. والاتجاهات والممارسات الرسمية التي وردت هنا إنما تتعارض مع حق المواطنين المصريين في السكن الملائم: وحق المرأة والرجل والطفل في الحصول على مكان آمن ومستدام للعيش فيه في سلام وكرامة. وقد انتهكت محافظة القاهرة والحكومة المصرية بالفعل حقوق سكان الجزيرة في أمن وضمان الحياة، والمعلومات، والمشاركة، وحرية التعبير عن الذات، والتحرر من نزع الملكية،

⁵ المرجع السابق.

⁶ أحمد المغربي، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات الجديدة، "القاهرة 2050"، خطاب إلى أعضاء غرفة التجارة الأمريكية في مصر. فندق سميراميس، 10 حزيران/يوليو 2007. يمكن الحصول على نسخة إلكترونية من الخطاب عبر هذا الرابط:

http://www.amcham.org.eg/operation/events/events07/Ahmed_El_Maghraby/speech_full_txt.asp

⁷ المرجع السابق.

وإعادة التوطين، والتعويض المناسب كما هو مفر في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي صادقت عليه مصر في عام 1982، وكما وردت هذه المعايير وتبلورت في التعليق العام رقم 4.

وتتحمل الدولة وجميع الهيئات على كافة المستويات الالتزام باحترام وحماية وتعزيز وإعمال الحقوق وعناصرها في بيئة من تقرير المصير، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، وحكم القانون وعدم التراجع، وتطبيق الحد الأدنى من الموارد والتعاون الدولي. وتلتزم السلطات المصرية أيضاً بتطبيق معايير حقوق الإنسان، كما وردت في التعليق العام رقم 7، في حالات الإخلاء والتي تضمن الإبقاء على مصادر الرزق، والمشاورة الفعالة، والسكن والأرض البديلين وبجودة ماثلة، والأمن البدني وجميع التدابير اللازمة للمحافظة على الكرامة الإنسانية وتجنب تشريد أي فرد.

كما صادقت مصر على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1969، والتي تحفظ أيضاً الحق في السكن في المادة 5 (هـ) (3) وتنص على أن الدولة ملتزمة بالإحجام عن التمييز القائم على أساس أي معايير للترقية أو الاستبعاد. وقد تم تفسير هذا الالتزام تفسيراً واسعاً ليشمل بالحماية أولئك المعرضون للمعاملة التمييزية القائمة على وضعهم الاقتصادي، كما هو الحال في حالة قاطني جزيرة الذهب وجزيرتي الوراق. وقد صادقت مصر أيضاً على اتفاقية حقوق الطفل عام 1990، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1981. وكل هذه المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان تحفظ وتضمن الحق الإنساني في السكن اللائق لكل من يعيش في مصر. كما أن الدستور المصري لعام 1981 (المادة 151 منه) ينص على التطبيق القضائي المحلي لجميع الالتزامات التعاقدية الدولية.

في عام 2000، وعند مراجعتها التقرير المصري، وجهت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدة انتقادات للحكومة المصرية في إطار الإخلال بالالتزامات التعاقدية فيما قامت به من عمليات إخلاء قسري للسكان من مناطق عديدة يفقد سكانها إلى السكن اللائق وسبل العيش الآمن. وقد اتبعت اللجنة ما تضمنته مراجعتها من تقارير موازية قدمتها منظمات مجتمع مدني مصرية، من بينها المركز المصري للحق في السكن، والتي قدمت أدلة على هذه الانتهاكات أظهرتها أعداد عمليات الهدم بالعنف والإخلاء. ففي ملاحظاتها الختامية، وجدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن "الإخلاء القسري بدون تقديم سكن بديل أو تعويض قد حدث في مجتمعات فقيرة".⁸ وذكرت اللجنة الحكومة المصرية بالتزاماتها وفق المادة 11 من العهد مشيرة إلى التعليق العام رقم (4) للجنة المتعلق بالحق في السكن اللائق، وكذلك التعليق العام رقم (7) حول الإخلاء القسري، مرشدا الحكومة إلى "سياسات السكن".

والآن فإن مصر متأخرة 6 سنوات عن تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تطبيقها لالتزاماتها الخاصة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكدولة طرف في العاهدة، فإنها لم تقدم مؤشراً واحداً على تطبيقها للحد الأدنى من الضمانات الخاصة بالمحافظة على الكرامة وحقوق الإنسان لمواطنيها الذي تعرضوا للإخلاء. فضلاً عن ذلك، فإن التقارير تشير إلى أن السلطات المحلية خاصة مازالت ماضية في تنفيذ الإخلاء القسري في مصر، بالرغم من الحث العاجل من قبل اللجنة للحكومة المصرية على الإقلاع عن تلك الممارسة العنيفة.⁹ وقد كانت هذه الدعوة ترديداً لأصداً دعاوى ونداءات من منظمات المجتمع المدني المصرية، مثل المركز المصري لحقوق السكن، والتي ناشدت المسؤولين بضرورة التحرك العاجل في سياق ما يعانيه البلد من نقص حاد في السكن منخفض الكلفة ونزع ملكية كثير من المصريين في الريق بالقوة للبحث عن مصادر رزق بديلة في المدن.

ويبدو أن السلطات المصرية تخترق التزاماتها التعاقدية المنصوص عليها في المواد 1، و2، و4، و11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبالإخفاق في توفير الحماية للمجتمع من مثل هذه التعديتات، فإن السلطات المصرية تنتهك أيضاً المواد 2، و17، و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي صادقت عليه الدولة أيضاً في عام 1982. واستناداً إلى هذه المعايير الملزمة، فإن أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن-التحالف الدولي للموئل، ومن بينهم المركز المصري لحقوق السكن، تطعن في استخدام قوات الأمن المصرية ضد المواطنين المصريين بغرض نزع الملكية وإخلاءهم قسراً. ونحن ندعو أيضاً إلى الالتزام والتمسك بمعايير حقوق الإنسان وما يقابلها من التزامات الدولة التي نتشارك فيها على مستوى العالم، ونشجب بشدة أية محاولة من قبل السلطات المصرية لإخلاء أي سكان في المناطق المستهدفة إخلاءً قسرياً وبدون استنفاد الاستشارة الحقيقية والتحذيرات المتكررة.

إن آلاف من المصريين الفقيرين في حاجة إلى ما يستحقونه من جبر الضرر الناجم عن الإخلاءات التي تمت في الفترة الماضية. ولكن، بالنسبة للمواطنين المستهدفين في جزر النيل، فإن الحكومات المركزية والمحلية في القاهرة الكبرى تواجه فرصة لتعزيز شرعيتها عن طريق احترام حيازة جميع المواطنين دون تمييز، والتخطيط لمستقبل حضري يحترم حق المواطنين في المدينة المتمثلة هنا في القاهرة/م الدنيا.

⁸ Concluding Observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights: EGYPT, E/C.12/1/Add.44, 12 May 2000, para. 22.

⁹ Ibid, paras. 22, 31, 37.

التوصيات

في ضوء التزامات الحكومة المصرية وبناء على الاهتمام بظروف ومصير مواطنيها، نحث جميعنا كالمستويات المعنية من السلطة في مصر أن:

- الارتقاء إلى مستوى المسؤولية في إطار الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والتي أصبحت جزء لا يتجزأ أيضًا من القانون المحلي وفق الدستور المصري.
- الإنهاء الفوري لسياسات الإخلاء القسري وممارسته في مصر، خاصة في المجتمعات الفقيرة.
- ضمان وتطبيق حق الناس الذين تعرضوا للإخلاء القسري في الجبر الكامل للضرر، بما في ذلك توفير سكن بديل لهم.
- تبني ممارسة عرفية في التفاوض مع المواطنين المعرضين للإزاحة والإخلاء، واحترام حقوق المواطنين في المشاركة الفعالية والتعبير عن الذات.
- مراجعة سياسات السكن الرسمية على مستوى البلاد في ضوء التزامات الدولة بحقوق الإنسان تجاه جميع المواطنين.
- العمل نحو تشريع يحظر ممارسة الإخلاء القسري ودمج مواد ونوص التعليقين العاميين رقم 4، و7؛
- تطبيق المبادئ التوجيهية الأساسية على الإخلاءات والإزاحات التي تتم استنادًا إلى التنمية، ومرجعها، A/HRC/4/18، Annex 1, 5 February 2007.

وأخيرًا، فنحن نقدر فرصة تناول هذه القضية التي لا مناص من مواجهتها. ونعبر عن عميق شكرنا، لما لاقيناه على مدار زيارتنا، من حفاوة ترحيب من مصر والمصريين، ونود أن نرد هذا الاستقبال والحفاوة بشيء إيجابي. ونأمل في أن تتلقوا هذا الخطاب بهذه الروح.

شكرًا مقدمًا على اهتمامكم بهذا الأمر الجاد. وتنطلع إلى تلقي استجابتكم فيما يتعلق بجهودك لمعالجة الأمر.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

المخلصان،



أنا سوجرانيز
السكرتيرة العامة

Davinder Lamba

دافيندر لامبا
الرئيس

وقع على الخطاب:

1. عادل بخيت، مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السودان.
2. أليخاندرو فلوريان Alejandro Florian، مؤسسة FEDEVIVIENDA، كولومبيا.
3. محمد عمرون، باحث، الجزائر.
4. أنا سوجرانيز Ana Sugranyes، السكرتيرة العامة للتحالف الدولي للموئل، شيلي.
5. أناليز مليندز Anelise Melendez، مؤسسة FUNPROVI، بوليفيا.
6. شارلوت ماثيفي Charlotte Mathivet، الأمانة العامة للتحالف الدولي للموئل، فرنسا/شيلي.
7. كريستيان هاريس Cristina Harris، الجمعية العامة للتحالف الدولي للموئل، كندا.
8. دانيال جوميز Daniel Gomez، مؤسسة FIAN، هولندا.
9. ديفيد سيليز David Quezada Siles، مؤسسة الموئل الأحمر Red Habitat، بوليفيا.
10. دافيندر لامبا Davinder Lamba، معهد مازينجير Mazingira Institute، كينيا.

11. إيدي جايبا Eddie Nsamba-Gayiya، بدائل للمأوى والمستوطنات البشرية Shelter and Settlements Alternatives، أو غندا.
12. فيليكس سواريز Félix Yanes Suárez، مركز مارتن لوثر كينج Centro Martin Luther King، كوبا.
13. جوزيف فومتيم، Joseph Fumtim، مؤسسة CIAH-Cameroun، الكاميرون.
14. كاترين كوي Katherine Coit، مؤسسة Urbanisme et Democratie، فرنسا/الولايات المتحدة الأمريكية.
15. خادي دياني Khady Diagne، مؤسسة Enda-RUP، السنغال.
16. كوروثيمي ثيرا، Korothimi Thera، مؤسسة COFEPE، مالي.
17. لورينا زاراتا Lorena Zárate، التحالف الدولي للموئل-أمريكا اللاتينية، المكسيك.
18. ماري بابلو Marie Bailloux، الأمانة العامة للتحالف الدولي للموئل، شيلي.
19. مي الطيب أحمد، باحثة، السودان.
20. موبولا فاختميركون، شبكة مبادرات التنمية Development Initiatives Network (DIN)، نيجيريا.
21. نا هيو وو Na Hyo Woo، مؤسسة الجسر الآسيوي Asian Bridge، كوريا الجنوبية.
22. نيك فولك Nick Volk، مؤسسة Rooftops Canda، كندا.
23. رايبال مالك، المعهد المسيحي لدراسة الأديان والمجتمع Christian Institute for the Study of Religion & Society، الهند.
24. رجا الكساب، مؤسسة العقد العالمي للمياه ACME، المغرب.
25. شيلي بكنجهام Shelley Buckingham، الجمعية العامة للتحالف الدولي للموئل، كندا.
26. شيفاني باردواويج Shivani Bhardwaj، مؤسسة Sathi All for Partnerships، الهند.
27. شيفاني تشودري Shivani Chaudhry، البرنامج الإقليمي لجنوب آسيا- التحالف الدولي للموئل، الهند.
28. تابيثا سيوالي Tabitha Siwale، صندوق تقدم المرأة Women's Advancement Trust، تنزانيا.

برجاء إرسال خطابات المناشدة والاحتجاج على العناوين التالية،
يمكن الاستعانة بعينة الخطاب أسفل العناوين المدرجة، مع رجاء إخطار شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل، والمركز المصري لحقوق السكن بالإشارة إلى كود هذه المناشدة وإرسال نسخة من المناشدة عبر البريد الإلكتروني:
urgentactions@hlm.org و echreg@echreg.org

سيادة الرئيس محمد حسني مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية
قصر عابدين
القاهرة، مصر
فاكس: +20 (0)22 390-1998
تيلكس: 93794 WAZRA UN
[التحية: سيادة الرئيس]

السيد د. أحمد نظيف
رئيس مجلس الوزراء
مجلس الوزراء
ش القصر العيني
القاهرة، مصر
فاكس: +20 (0)2 2735-6449 / 2795-8016
البريد الإلكتروني: primemin@idsc.gov.eg
الموقع على شبكة الإنترنت: www.egyptiancabinet.gov.eg
[التحية: سيادة الدكتور]

السيد المهندس: أحمد علاء الدين أمين المغربي
وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
وزارة الإسكان

1 ش إسماعيل أباطة، لاطوغي، القاهرة، مصر.
فاكس: +20 (0)2 2795-7836
بريد إلكتروني: info@housing-utility.gov.eg
الموقع على الإنترنت: www.housing-utility.gov.eg
[التحية: سيادة المهندس:]

السيد مصطفى مدبولي

رئيس
الهيئة العامة للتخطيط العمراني
1 ش إسماعيل أباطة، لاطوغي، القاهرة، مصر.
فاكس: + 20 (0)2 2792-1512
بريد إلكتروني: gopp@idsc.gov.eg
الموقع على الإنترنت: www.gopp.gov.eg

السيد د مهندس. محمد حازم القويضي

محافظ حلوان

محافظه حلوان

مبنى رئاسة حي المعادي، ش 77، المعادي
تليفون: +20 238 09494 / 237 83439
فاكس: +20 (0)22 378-3461
بريد إلكتروني: helwan.governorate.egypt@gmail.com
[التحية: سيادة الدكتور:]

السيد د. عبد العظيم وزير

محافظ القاهرة

محافظه القاهرة

7 ش الجمهورية، عابدين، القاهرة، مصر.

فاكس: + 20 (0)2 2390-4620

بريد إلكتروني: cairogov@idsc.net.eg
الموقع على الإنترنت: www.cairo.gov.eg

نسخة للمركز المصري لحقوق السكن: echreg@echreg.org
وشبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل: urgentaction@hirm.org
ورأكيل رولنيك (Raquel Rolnik)، المقررة الخاصة للسكن الملائم:
urgent-action@ohchr.org